معتمدة على النهج الرباعي "النظرة المستقبلية والسرعة والتعاون والشجاعة"

«كي بي إم جي»: قرارات البنية التحتية في 2022 ستحدد مسار تطور العالم خلال القرن المقبل

أنكول أجراوال

عمران شيخ نجيب الدين

على الرغم من أن عام 2022 هو عام واعد بفرص إعادة البناء بشكل أفضل، إلا أنه يطرح تحديات جديدة كليًا إلى جانب التوقعات الاجتماعية المتغيرة باستمرار. ومع ذلك، فهناك فرصة عالمية لقادة البنية التحتية لتغيير أساس النهج الجماعي تجاه المناخ والأجندة الاجتماعية والادارية.

وقد حددت شركة كي بي إم جي في تقريرها، الاتجاهات الناشئة في البنية التحتية (2022)، أن قرارات البنية التحتية المتخذة هذا العام تحدد بشكل كبير مسار تطور العالم خلال القرن المقبل. يتعين على القادة تنحية خلافاتهم جانبًا ووضع المصلحة الجماعية في المقدمة لضمان مستقبل أكثر إنصافًا وأكثر إنتاجية ونظافة. ويشير التقرير إلى أن تنفيذ هذه القرارات سوف يعتمد بشكل أساسي على النهج الرباعي الذي يشتمل على النظرة المستقبلية والسرعة والتعاون والشجاعة.

وقد صرح أنكول أجراوال، شريك ورئيس قسم استشارات الصفقات بشركة كي بي إم جي في الكويت: "توفر الأوقات المضطربة الحالية فرصة لمخططي البنية التحتية لتقديم وجهات نظر جديدة في القطاع وزيادة تركيزهم على مشاركة المساهمين، حيث تكون الموضوعات الرئيسية هي دفع أجندة المناخ ومحو الأمية الرقمية والادارة وتطور التوقعات الاجتماعية وطرق تمويل خطط البنية التحتية."

وقد صرح عمران شيخ نجيب الدين، مدير تنفيذي بقسم استشارات الصفقات بشركة كي بي إم جي في الكويت "يمتلك رائدو البنية التحتية، لا سيما في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي القدرة على إعادة توجيه مسار تطورات البنية التحتية القادمة من خلال قرارات مستقبلية تأخذ في الاعتبار أهداف الاستدامة طويلة الأجل وتضمين الرقمنة كجزء أساسي من حل البنية التحتية مع الاعتراف بالأولوية للمستخدمين واحتياجاتهم المتزايدة".

أبرز الاتجاهات المتضمنة في التقرير:

الاتجاه 1: الانتقال من مرحلة الحديث إلى اتخاذ الإجراءات

من المتوقع أن السباق نحو الصافي الصفري سوف يرتفع، مما لا يترك مجالا أمام مؤسسات البنية التحتية بعدم المشاركة في السعي نحو تحقيق ذلك. ونتيجة لذلك، قد تجد هذه المؤسسات نفسها في مأزق إذا لم تتمكن من الإبلاغ عن جهود الصافي الصفري. بالإضافة إلى ذلك، سوف يتطلع القطاع إلى الاستثمار في اتجاه الحلول التقنية المبتكرة وتوظيف المواهب المناخية المناسبة. ومن المتوقع خلال العام المقبل أن تجد الشركات نفسها في مواجهة تكاليف لا يمكن التغلب عليها فيما يتعلق بحماية البنية التحتية وترحيلها وإعادة بنائها وتعزيزها بعد عجز الحكومات والمجتمعات عن حماية الخدمات الأساسية.

الاتجاه 2: بناء طويل الأجل في عالم قصير الأجل

توجد ندرة في الأفكار والمقاربات والنماذج الجديدة، ولن تتطلع المؤسسات إلى المشاركة مع المساهمين ومع المنظومة على مستوى أوسع فحسب، بل ستحول تركيزها كذلك نحو التركيز على العملاء بدلاً من التركيز على المشتريات. فالمجتمع واحتياجاته يتغيران استمرار، مما يؤدي إلى ظهور اتجاهات جديدة. ولقياس هذه الفجوة بين الاولويات المجتمعية المعلنة والحقيقية بشكل أفضل، تعمل الشركات على الاستفادة من الابتكار في التكنولوجيا وخاصة البيانات والتحليلات. وعلى الرغم من ذلك، فقد تظل هناك بعض أوجه عدم اليقين التي لم يتم تحليلها والتي سوف يحتاج مخططو البنية التحتية إلى معالجتها مع استشعار متزايد بالثقة والمرونة.

الاتجاه 3: الاستمرار في السيطرة مع التشجيع على السرعة

من المتوقع أن تتبنى الحكومات والهيئات التنظيمية والأطراف الفاعلة في مجال البنية التحتية عملية الحوكمة. يسلط التقرير الضوء على أنه بينما من المتوقع أن تلبي عملية إعادة التنظيم هذه احتياجات المجتمع بشكل أفضل، فهي ليست مجرد وسيلة للتحكم في التكاليف وتخفيف المخاطر. وعوضاً عن ذلك، فهي وسيلة لتسهيل نطاق وتسليم وإدارة المشاريع بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يتعين أن تكون اللوائح سريعة ومرنة بشكل كاف لاستيعاب التدابير الصحيحة لمعالجة أي تغييرات تحتاجها أو لتحقيق الأهداف التي لم يتم تلبيتها. ومن المتوقع أن تلعب الهيئات التنظيمية والهيئات الحكومية دورًا أكثر مركزية على مدار العام وسيكون هدفها هو تشجيع القيمة المتعلقة بتسليم وإدارة البنية التحتية.

الاتجاه 4: تحويل الرقمية الى واقع

تعمل المنظمات بالإضافة إلى جهود العام الماضي على تسريع مساعي الرقمنة. تستخدم الشركات البيانات والتحليلات وغيرها من التقنيات لتحسين دورتهم التخطيطية، فهم لا يقومون بتضمين الرقمية لشراء أصول وخدمات جديدة فقط ولكن لتحسين قدراتهم التشغيلية كذلك. تبحث الأطراف الفاعلة عن طرق لخلق المزيد من القيمة مقابل جمع البيانات وإدارتها عبر مجموعة من الأصول عبر سلاسل التوريد الخاصة بهم. وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤسسات البنية التحتية سوف تحتاج إلى استيعاب المستخدمين غير القادرين على تجاوز الفجوة الرقمية ومعالجة المخاطر المتعلقة بالتهديدات السيبرانية ومن المتوقع أن يتبنى قادة الأعمال نظرة شاملة للرقمنة ويتطلعون إلى التفكير كرائد تقني.

الاتجاه 5: البنية التحتية للإمداد، البديل أمام العالم

توجد هشاشة سائدة في سلسلة التوريد بين مؤسسات البنية التحتية مدفوعة بنقص سلسلة التوريد، بدءًا من المواد ووصولاً إلى المواهب، وقد تستثمر الأطراف الفاعلة في إنشاء موجودات البنية التحتية بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، سوف يحتاجون إلى معالجة القيود المفروضة على سلاسل التوريد للحيلولة دون انخفاض معدل التنمية وارتفاع التكاليف، وضمان سلاسة الإمداد بالخدمات الحكومية. ومع ذلك، سوف يعتمد تحرير العرض العالمي إلى حد كبير على كيفية تأثير اتجاهات الاقتصاد الكلي مثل تزايد تأميم الموارد، ومقاومة النقل إلى الخارج، وزيادة الطلب على العروض المحلية، وما إلى ذلك. وشدد التقرير كذلك على أنه للتخفيف من قيود عرض المواهب والتغلب على ندرة وجهات النظر الجديدة، سوف تركز أعمال البنية التحتية على أن تصبح أكثر تنوعًا بشكل عام.

الاتجاه 6: نحو "إيجاد طريقة جديدة ملائمة للعيش"

قد يكون الانقسام الذي يحركه الوباء لكيفية رغبة الناس في العيش والعمل والاستمتاع اليوم مصدر قلق لمخططي البنية التحتية، فسوف يحتاجون إلى مراعاة الاستثمارات والأصول والأولويات المختلفة لتلبية احتياجات القطاعين اللذين نشأ عن التشعب. ومن حيث المبدأ، سوف يسعون جاهدين للتوصل إلى حلول تلبي احتياجات الجميع. وبينما من غير المتوقع حدوث تغييرات جذرية، ستظل الشركات بحاجة إلى التحلي بالمرونة الكافية للتكيف مع تغيير الاستخدام مع مرور الوقت.

الاتجاه 7: دفع مقابل جميع المشروعات

ترتفع التكاليف بسبب ندرة المواد، مما أدى إلى ارتفاع قياسي في الإنفاق الحكومي. على الرغم من ذلك، لا يزال هناك العديد من مشاريع البنية التحتية التي تحرص الحكومات على تنفيذها. ومع ذلك، قد لا تكون هناك أموال كافية لتمويل المشاريع المذكورة. تتطلع الحكومات بشكل متزايد إلى تغيير الشرائح الضريبية أو تطبيق أرباح جديدة لضريبة رأس المال، فهم يريدون أن يتحمل المستخدمون الجزء الأكبر من تكاليف البنية التحتية، لكنهم قلقون من احتمال أن يؤدي ذلك إلى رد فعل سياسي عنيف، ومن المتوقع أن تراجع الحكومات خطط تمويل البنية التحتية الخاصة بها على الأرجح وإجراء التعديلات اللازمة لدعم مساعيها في هذا القطاع.

الكيان الجديد سيتمتع بقيمة رأسمالية سوقية أكبر ومحفظة أكثر تنوعاً

«المشاريع» تبحث صفقة دمج «القرين» لصناعة الكيماويات البترولية

الشيخة ادانا ناصر الصباح

سعدون علي

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) اليوم توصلها إلى اتفاق مبدئي لتنفيذ صفقة اندماج عن طريق الضم مع شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية. وقد وقعت الشركتان مذكرة تفاهم تم بموجبها الاتفاق على تقييم عرض الاندماج.

ووفقاً لمذكرة التفاهم فإن شركة المشاريع ستكون الشركة الدامجة على أن تكون شركة القرين هي الشركة المندمجة.

تخضع صفقة الاندماج لعملية مفصلة حسب القوانين واللوائح الكويتية. ويشمل ذلك العناية الواجبة من كلا الطرفين، وتقييم كلا الكيانين، وإبداء رأي عادل من قبل مستشار الاستثمار المستقل المعتمد، بالإضافة إلى الموافقات من الجهات الرقابية وموافقة أصحاب المصلحة بما في ذلك عقد اجتماع غير عادي للجمعية العمومية لكلا الشركتين.

إن عرض الاندماج بين الشركتين سيؤدي إلى تشكيل شركة استثمارية قابضة تكون من بين الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما أن الكيان المدمج سوف يستفيد من محفظة متوازنة ومتنوعة من الأصول التي تشمل الكيماويات البترولية والخدمات النفطية، والخدمات المصرفية، والمواد الغذائية والتأمين وغيرها، وهو الأمر الذي يوفر تدفقاً نقدياً أكثر استقراراً.

وقالت الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة المشاريع الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح "إننا نرى من خلال هذه الصفقة فرصة لتشكيل شركة استثمارية قابضة أقوى تستفيد من التعاون التشغيلي بين الشركتين. كما أن هذه الخطوة سوف توفر القدرة على الاستثمار في قطاعات جديدة ومواصلة دعم نمو محفظة الاستثمارات الحالية وبالتالي خلق قيمة أكبر لجميع المساهمين".

من جهته قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية سعدون علي "نحرص على الدوام في شركة القرين على دراسة وانتقاء كافة الفرص التي من شأنها تحقيق القيمة المضافة وتعظيم مصالح المساهمين، وهو ما قد اثبتناه على مدى السنوات السابقة من خلال تبني سياسة تنويع مصادر الدخل الذي انعكس إيجاباً على نمو الشركة، وهو الأمر الذي قد يثبت أيضاً من خلال هذه الفرصة المحتملة فور الانتهاء من دراسة مستشار الاستثمار المستقل الدراسة وفقاً للنظم واللوائح المعمول بها في هيئة أسواق المال والجهات ذات العلاقة في الكويت".

«شيرات» تقرر المشاركة في فعاليات معرض «كريبتو إكسبو دبي»

كرم مالهوترا

أعلنت مجموعة "شيرات" SHAREit، الشركة العالمية الرائدة في تكنولوجيا الإنترنت، عن مشاركتها في معرض كريبتو إكسبو دبي يومي 16 و 17 مارس 2022 في موقع فستيفال أرينا، بدبي فستيفال سيتي. وسيشارك في الحدث مجموعة متنوعة من الخبراء الرائدين والقادة على مستوى القطاع، لمناقشة الاتجاهات الحالية وتسليط الضوء على مشهد العملات المشفرة والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) وغيرها من الأصول الرقمية الناشئة في مجال العملات المشفرة.

وتتجه الشركات العاملة في قطاع العملات المشفرة في تبني نهج جديد للنمو، حيث تتطلع إلى تعزيز مسارها التطوري في ظل البيئة شديدة التنافسية، والوصول إلى شرائح أكبر من المستخدمين عبر كافة المجالات والمستويات. وفيما تشهد الأسواق المتقدمة توجهات متزايدة لاعتماد لعملات المشفرة على نحو مستمر، تتميز الأسواق الناشئة بإقبال استثنائي منقطع النظير لتبني هذا النهج الرقمي الجديد. ويشكل حجم التداول من فئة النظير إلى النظير P2P ، نسبة كبيرة من الأنشطة ذات الصلة بتداول العملات المشفرة، لاسيما في الأسواق الناشئة.

تعد منصة "شيرات" SHAREit مع حوالي 2.4 مليار مستخدم لتطبيقاتها المتنوعة على مستوى العالم، من أهم العوامل المساهمة في تعزيز نمو تطبيقات التشفير، مع منظومة من الشركاء يبلغ عددها 20 تطبيق تشفير، ما يعزز قدرة الوصول إلى كافة شرائح المستخدمين على مستوى العالم – عبر دفع حوالي مليوني مستخدم إلى اعتماد تطبيقات التشفير شهرياً. وستسلط الشركة الضوء في إطار فعاليات المعرض على المنتجات والخدمات التي ترتقي بقيمة العلامات التجارية، مع تطوير مصادر جديدة للإيرادات.

وقال كرم مالهوترا، الشريك ونائب الرئيس العالمي لمجموعة "شيرات" SHAREit : " تشهد الأصول الرقمية اقبالاً متزايداً على نحو ملحوظ في منطقة الشرق الأوسط. ويسرنا بالتزامن مع الاهتمام المستمر في تعزيز مجتمع التشفير عبر أحد أسواقنا الرئيسية، الإعلان عن مشاركتنا في معرض كريبتو إكسبو دبي. وسيتواصل فريق عملنا خلال المعرض مع الخبراء والقادة الرائدين على مستوى القطاع، لتسليط الضوء على التطورات والابتكارات الملموسة في الصناعة واستشراف مستقبلنا الرقمي".

وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوقًا إستراتيجيًا مهمًا لـSHAREit ، والتي بدأت أعمالها عبر تطوير تطبيق خاص لمشاركة الملفات عبر الأنظمة الأساسية، لتوسع نشاطاتها من خلال إطلاق خدمة مشاركة الملفات في حالات الاتصال وعدم الاتصال بالإنترنت، وتوفير خدمات تدفق المحتوى، ومنصات الألعاب لمستخدمي الهواتف الذكية.

وتستثمر المجموعة في قاعدة المعلنين العالميين البالغ عددهم أكثر من 700، وقواعد المستخدمين الحالية لمساعدة عملائها في حملات التوعية واكتساب المستخدمين وتوفير خيارات الدفع الرقمية وتحقيق الدخل السلس عبر الوصول إلى شرائح المستخدمين واسعة النطاق. ما يساهم بالتالي في تسهيل عمليات العلامات التجارية، وبالتالي تمكينها من التواصل مع المستخدمين عبر كافة مراحل الاستهلاك، وتأسيس حقوق ملكية للعلامة التجارية.

من المتوقع أن يبلغ عدد الحاضرين في كريبتو إكسبو دبي أكثر من 10000 متداول ومستثمر، مع أكثر من 100 شركة تشفير. ويعتبر المعرض بمثابة فرصة استثنائية لتمكين المستثمرين من تعلم طرق جديدة للاستثمار في سوق التشفير المتنامي باستمرار، بحضور مجموعة من الخبراء والقادرة الرائدين على مستوى القطاع لمناقشة مستقبل العملات المشفرة وتأثيراتها عبر كافة المجالات.